



أثر الشراكة الأورومتوسطية

على

العمالة العربية النسائية

## تقديم

إذا كانت السمة الرئيسية للعالم على مر العصور هي التغيير ، فإن سمته الأكثر تميزاً في المرحلة الحالية ونعنى بها بدايات القرن الحادى والعشرين فهي التغيير الأكثر تسارعا فى حركته والأكثر تنوعاً فى اتجاهاته وشموليته فقد شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين العديد من الثورات .

- ثورة تكتلات سياسية واقتصادية عملاقة .

- ثورة تحرير التجارة العالمية والتي انتهت بقيام منظمة التجارة العالمية .

- الثورة التكنولوجية الثالثة

فمنذ أواخر الثمانينات وبدايات التسعينيات بدأت العديد من المتغيرات تفرض نفسها باتجاه عالمية العلاقات، وتحرير التجارة ، واستخدام آليات السوق ، وتقسيم العمل الدولى وأساليب تنظيم الإنتاج ، وإقامة المنظمات الدولية ، أو التكتلات الإقليمية أو القارية بحيث بأننا بالإمكان رؤية المشهد الاقتصادى العالمى بشكل جديد.

وإن كانت هذه التأثيرات قد اختلفت بين دولة وأخرى ، أو مجموعة وأخرى ، وتراوحت بين الإيجابية بالنسبة لبعض الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا ، والسلبية بالنسبة للدول العالم الثالث والدول النامية / الفقيرة ، ومن أبرز هذه المتغيرات على الصعيد الاقتصادى تحديداً ، ما يلي :

1- قيام منظمة التجارة العالمية بتشريعاتها وقوانينها المعروفة وما سارت باتجاهه وصولاً إلى ما تم من تحرير تجارة السلع والخدمات وغيرها بحلول عام 2005 ، وبروز لغة المصالح الاقتصادية على المستوى العالمى بديلاً عن لغة الأيديولوجيات .

2- إعطاء دور متزايد للقطاع الخاص والقطاع غير المنظم الذى فرض وجوده فى النشاط الاقتصادى ، فى كل دول العالم التى كانت تعتمد بشكل أساسى على القطاع الحكومى والاقتصاد المخطط .

3- بروز تكتلات اقتصادية جديدة ، حيث بلغ عدد التكتلات الاقتصادية العالمية أو مجموعة الدول التى أنجزت حتى الآن أكثر من (70) منظمة أو تكتل ، منها نحو (65) تكتل مسجلاً لدى منظمة التجارة العالمية ، وتغطى نحو (70%) من عدد دول العالم وحوالى (80%) من عدد السكان ، وحوالى (75%) من التجارة العالمية ، كما توجد (600) منطقة تجارة حرة فى العالم ، فى حين أن عددها لم يكن يتجاوز فى مطلع الثمانينات (80) منطقة فقط . ولعل من أبرزها ، منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والباسفيك الذى تأسس عام 1989 (الإبيك) والذى يضم فى عضوية (18) دولة ، والذى يهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء عام 2010 بالنسبة للدول المتقدمة منها وعام 2020 للدول النامية. إضافة إلى تطور التكتلات الاقتصادية القائمة بالفعل و وصولها إلى مراحل متقدمة ، ...

من هذه التكتلات ، الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي سعى أطرافها لإطلاقها بقوة منذ مؤتمر برشلونه عام 1995 والتي نحن اليوم بصدد الاحتفال بمرور عشر سنوات على قيامها .

جاءت قمة برشلونه لتعلن أوروبا من خلالها ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية / عربية متوسطة بحلول عام 2010 وبالفعل ، فقد سارت خطوات هامة فى هذا الاتجاه فعقد مجموعة من الدول العربية (المغرب وتونس والأردن ومصر وسوريا) – على سبيل المثال - اتفاقيات شراكه ، كما تتجه دول عربية أخرى مثل ليبيا ولبنان إلى عقد مثل هذه الشراكه .

- وقد رافق هذه المتغيرات وجود العديد من المعضلات والتحديات التى تواجهه العالم العربى على الصعيد الاقتصادى ، ما يعنى نحن بالدرجة الأولى هو :

- تحديات التعليم .
- تحديات فى مجال توفير فرص العمل .
- التحدي السكان
- المشكلة التكنولوجية .
- تحديات العمل العربى المشترك .

والتي سيتم التعرض لها تفصيلاً لاحقاً فى هذه الورقة وصولاً على معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية وبشكل خاص الشراكة الأوروبية المتوسطية على قضايا التشغيل بشكل عام وعلى تشغيل النساء بشكل خاص ، وذلك من خلال عرض :-

- لمحة عن الوضع الاقتصادى العربى .
- الشراكة الأوروبية متوسطة ... ( برشلونه 95).
- أثر التغيرات الاقتصادية العالمية الحالية على قضايا التشغيل .
- وضع المرأة العربية فى سوق العمل
- أثر الشراكة الأورومتوسطية على أسواق العمل العربية
- أثر الشراكة الأورومتوسطية على العمالة النسائية العربية
- جهود منظمة العمل العربية فى مجال دعم قضايا المرأة العاملة .

## أولاً : لمحة عن الوضع الاقتصادي العربي :

### **(أ) سمات الوضع الاقتصادي العربي :-**

1- يواصل الأداء الاقتصادي في الدول العربية التقدم وذلك بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي مرت بها الاقتصادات العربية حين تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي انتهجتها غالبية الدول العربية في السنوات الأخيرة ، بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الدول المصدرة للنفط خلال السنوات الماضية لتنويع القاعدة الإنتاجية فيها والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي .

كما تشير بيانات الأسعار في الدول العربية إلى أن معدل التضخم ، مقاساً بالتغير في الرقم القياسي المرجع لأسعار المستهلك ، في الدول العربية ككل قد أنخفض بدرجة ملحوظة خلال عام 1997 ، مقارنة بالعام السابق ، حيث أنخفض من 6.8% في عام 1996 إلى نحو 3% عام 1997 . إلا أن هذا الأمر بالطبع لا يمكن تعميمه على كل الدول العربية .

كما أن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي ، لم يسجل تغيراً يذكر خلال عام 1997 ، إذ يقدر أن تبلغ الحصة النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي نحو (52.8%) مقارنة بنحو (53.1%) عام 1996 ، وأن تبلغ الحصة النسبية لقطاع الخدمات نحو (47.2%) مقارنة بنحو (46.9%) خلال عام 1996 .

كما حدث تراجع في حصة قطاع الزراعة من نحو (13.1%) عام 1996 إلى (12.7%) عام 1997 ، بينما حدثت زيادة طفيفة في حصة قطاع الصناعات التحويلية من (11.1%) إلى (11.2%) عام 1997 ، في الوقت الذي بقيت فيه حصص قطاعات الصناعات الاستخراجية والتشييد والكهرباء دون تغيير يذكر خلال عام 1997 مقارنة بما سبقها .

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد ظل متدنياً على نفس المستوى كما كان من قبل في (السودان اليمن وموريتانيا ومصر وسورية والجزائر والأردن وجيبوتي ولبنان وتونس) ، بينما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في باقي الدول العربية تراجعاً واضحاً نتيجة لانخفاض عوائد الصادرات النفطية منذ مطلع العقد الماضي وحتى الآن ، وهو تحد يواجهه هذه الدول ، وتكمن مواجهته في تحويل اقتصادات هذه الدول إلى اقتصادات متعددة الموارد ، تنتوع فيها مصادر الدخل ويقل اعتمادها على النفط .

2- على الرغم من أن التجارة الخارجية العربية قد شهدت انخفاضاً نسبياً في معدلات نموها خلال عام 1997 مقارنة بمعدلات نموها خلال الفترة من 92 – 96 والتي بلغت (3.8%) مقارنة بـ (4.8%) على التوالي ، إلا أن نسبتها من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مازالت تمثل ما لا يقل عن (50%) من إجمالي الناتج وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية العربية كجزء هام من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية .

3- سجلت التجارة العربية البينية زيادة مطردة نسبية ، فبعد أن شهدت قيمة الصادرات البينية للدول العربية بالدولار الأمريكي زيادة تقدر نسبتها بنحو (15.3%) عام 1996 تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمتها بنسبة تبلغ حوالى (4.9%) عام 1997 وبعد أن سجلت قيمة الواردات البينية زيادة نسبية (11.7%) عام 1996 ، تراجع نسبة الزيادة لتبلغ نحو (4.4%) عام 1997 .

وبالنسبة لمساهمة التجارة البينية فى إجمالي التجارة العربية فلم تتجاوز حصة الصادرات البينية (9%) من الصادرات العربية عام 1997 فى حين تقارب حصة الواردات البينية (10%) من الواردات العربية الإجمالية .

4- فيما يتعلق بتدفق رؤوس الأموال العالمية والاستثمار الأجنبى المباشر تعد تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الدول العربية قليلة جداً ، حيث قدر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الفترة من 98 إلى 2000 بحوالى 5.4 بليون دولار أمريكى ، مقارنة بـ 148.5 بليون دولار ووجهت إلى بقية الدول النامية (1) وقد قامت الكثير من الدول العربية بالعديد من الإصلاحات بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورؤوس الأموال الخاصة وتدفقات المحافظ المالية ويكمن الدافع من وراء هذا الإصلاح فى تعويض انخفاض كل من الربح الاستراتيجي وعوائد النفط بجانب تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسى للدخل .

5- تعكس موازين المدفوعات للدول العربية الآثار الناجمة عن العلاقات الاقتصادية (2) العربية مع العالم الخارجى ، لذلك انعكست التغيرات غير الملائمة فى الأسواق العالمية على أوضاع موازين المدفوعات العربية بوجه عام ، كذلك فإن تركيز الصادرات العربية فى عدد محدود من السلع الأولية ، كانت له آثار سلبية على التوازن الخارجى للاقتصاد العربى ، كما أن التقلبات الحادة فى أسعار العملات أيضاً وتأرجحها المستمر بين الانخفاض والارتفاع كان له أيضاً أثر سلبي على تكلفة واردات الدول العربية التى تعتمد فى معاملاتها التجارية على التعامل مع الدول الأوروبية واليابان وأمريكا .

6- بلغ إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة (الأردن - تونس - الجزائر - جيبوتى - السودان - سورية - الصومال - مصر - عمان - لبنان - المغرب - موريتانيا - اليمن) فى نهاية عام 1996 نحو (156.9) مليار دولار وهو ما يدل على حدوث تحسن نسبى فى وضع المديونية من حيث حجم تلك المديونية ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه فى المستقبل بفضل السياسات التى تنتهجها الدول العربية فى هذا المجال والرامية إلى ضبط عملية الاستدانة من الخارج واللجوء إلى القروض الميسرة مع توجيهها لتمويل المشاريع الإنتاجية .

(1) تقرير تقدم المرأة العربية ، 2004 ، اليونيفيم .

(2) منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها على مستقبل الاقتصاد العربى - دفا روق شقوير - دراسة 1999 .

(3) التقرير الاقتصادى العربى الموحد - 1998 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

7- وهنا لا يمكننا أن نتجاهل بعض مواطن الضعف الاقتصادي للدول العربية وتتمثل في الاعتماد الواضح على العائد الريعي الناتج من إيرادات النفط والإعانات وتحويلات العاملين في الخارج وقد أدى انخفاض هذه المصادر إلى اتساع العجز في اقتصاديات الدول العربية ، نظراً لاعتماد الحكومة المتزايد على هذه المصادر في سد عجز الموازنة العامة للدولة وتمويل النفقات العامة .

كما أن استمرار توفير مصادر الدخل سالفة الذكر كان يضمن للدولة – فيما سبق – استمرار استراتيجية قيادة الدولة للتنمية مستندة على التخطيط المركزي وسياسات إعادة توزيع الدخل وتحقيق المساواة ، إلا أن هذه المصادر مرشحة للتغير ، فمن المتوقع انخفاض أسعار النفط أو على الأقل نفاذ مصادره المعروفة في النهاية وفي الأغلب سوف تستمر الإعانات كما هو الحال في الاتجاه نحو الانخفاض ، كما أنه من المرجح أن تتأثر تحويلات العاملين عكسياً بسبب ضيق فرص العمل والانخفاض الحادث في هجرة العمالة .

**وبالتعبير سيؤثر ذلك على ميزانية الحكومة والأنفاق العام وعلى الاستقرار الوظيفي للعمالة العربية مما يعنى ارتفاع معدلات البطالة وبشكل عام سيؤثر سلباً على الأداء الكلي للاقتصاد .**

#### **(ب) التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في المرحلة الحالية :-**

فيما سبق ، استعرضنا بإيجاز ، معطيات الوضع الاقتصادي العربي خلال المرحلة الحالية والتي طرحت على الساحة العربية مجموعة من التحديات ، البعض منها منذ عقود مضت والبعض الآخر جاء كنتائج مستمرة للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن ، هذه التحديات تشعبت في العديد من المجالات ، تحديات في مجال التعليم ، تحديات في مجال توفير فرص العمل ، تحديات متمثلة في ضرورة العمل على بناء قاعدة صناعية تكنولوجية للطاقت المتجددة والبديلة لمواجهة مشكلة نضوب النفط التي يعاني منها الاقتصاد العربي والذي يمثل 55% من استهلاك الطاقة في الوطن العربي ، تحديات في مجال توفير الزراعة والغذاء حيث قدرت بعض الدراسات المنشورة قيمة فاتورة الغذاء لعام 2000 بحوالي 120 مليار دولار ، **بزيادة** قدرها 90 مليار دولار عن عام 1992 وهو ما يعنى ازدياد تبعية الوطن العربي للعالم الخارجي لتأمين حاجته إلى الغذاء ، تحديات في مجال الاستثمار والتي تتمثل في ضرورة إيجاد موارد مالية ضخمة لتمويل عمليات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتطلب تكنولوجيا عالية وهي الحاجة التي لا تستطيع الحكومات العربية تلبيتها ... إضافة إلى العديد من التحديات الحاسمة التي يواجهها الوطن العربي .... وسنحاول فيما يلي عرض ما يتعلق منها بالموضوع محل الدراسة ، وذلك على النحو التالي :-

1- **تحديات التعليم** ... إذ وبالرغم من التقدم المحقق في مجال التعليم والذي يبرهن عليه زيادة نسبة الأنفاق في هذا القطاع ، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال 95 – 97 نحو (5.4%)<sup>(4)</sup> من إجمالي الناتج المحلي إلا أن نسبة الأمية بالدول العربية لا تزال مرتفعة حيث بلغت (63.3%) عام 2002

<sup>(4)</sup>تقرير التنمية البشرية لعام 2002

لدى البالغين من عمر (+ 15) سنة<sup>(5)</sup>. لكن المشكلة الأهم برأينا ومع بلوغنا الألفية الثالثة لم تعد فقط أمية القراءة والكتابة بل فى الأمية المعلوماتية والتكنولوجية والتي ربما ستصدمنا أرقامها إذا ما حاولنا التعرف عليها ، خاصة فى ظل التسارع الكبير لمعطيات هذين الفرعين من العلوم . حيث مازال نظام التعليم فى العالم العربى - للأسف - يعتمد حتى الآن على تخريج الكم وليس الكيف .

**2- تحديات فى مجال توفير فرص العمل ...** يقدر عدد العاطلين عن العمل فى الدول العربية خلال عام 2004 وفقاً لبيانات منظمة العمل العربية بحوالى 23.8 مليون عامل عربى مرشحين للزيادة بمعدل سنوى يقدر بنحو (3.3%) كما تقدر بعض الإحصائيات حاجة بعض الدول متوسطة عدد السكان (سورية على سبيل المثال ) والبالغ عدد سكانها نحو 15 مليون نسمة إلى نحو 200 ألف فرصة عمل سنوياً وبالطبع فإن توفير فرص عمل لهذه الطاقات الجديدة تحتاج إلى مبالغ طائلة ليست فى طاقة وإمكانات هذه الدول .

**ولا يبقى ذلك هو التحدى الأوحده ..** بل أن التحدى الأكبر يتمثل فى نوعية هذه العمالة وتردى إنتاجيتها وضعف مهاراتها ، قياساً إلى إنتاجية العامل فى دول أخرى مما يجعل صورة المستقبل فى هذا المجال صورة قاتمة ويظل مصدر الضوء الوحيد فيها ، هو إمكانية تنمية قدرات هذه القوى العاملة ومرونتها واتجاهاتها نحو العمل ، بالإضافة إلى تطوير أنظمة التدريب والبحوث لتحسين كفاءاتها التدريبية والمهنية لتكون قادرة على التعامل مع معطيات العصر التكنولوجية ، إضافة إلى تطوير الأنشطة ذات الكثافة العمالية وتحسين مناخ الاستثمار مع العمل على إيجاد الآليات المناسبة وفرض المناخ المناسب لزيادة الاستثمار وزيادة الطاقات الإنتاجية لتكون قادرة على استيعاب جيوش العاطلين عن العمل .

**3- التحدى السكان ...** تعتبر معدلات التزايد السكان فى الوطن العربى من أعلى المعدلات فى العالم وتصل فى حدود (3%) كمتوسط ويمكننا تفهم مدى خطورة الوضع إذا ما عرفنا أن المتوسط العالمى هو بحدود (1.7%) وأن المتوسط فى الدول المتقدمة هو بحدود (0.4%) سنوياً وسيترتب على هذه الزيادة السكانية، زيادة فى قوة العمل والتي بلغ عددها حالياً حوالى (120) مليون عامل عام 2005 ، بزيادة قدرها (44) مليون عامل عن عام 1995 – وفقاً آخر تقديرات لمنظمة العمل العربية. مع استمرار عجز الاقتصادات العربية عن توفير فرص العمل المطلوبة لهذه القوة البشرية خاصة للداخلين الجدد إلى سوق العمل ، ناهيك عن العجز فى توفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية الأخرى .

**4- المشكلة التكنولوجية ....** وفى هذا الصدد نود الإشارة إلى أن التكنولوجيا بصفة عامة والتكنولوجيا العالمية بصفة خاصة شبة غائبة عن الاقتصاد العربى وهو الأمر الذى سينعكس بالطبع على مستقبل هذا الاقتصاد وعلى قدرته على اللحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية وازدياد اتساع الفجوة العلمية والفجوة التكنولوجية وفجوة نظم المعلومات ، فى الوقت الذى يقيم فيه العالم الصناعى صناعات المعرفة مازال العالم العربى

<sup>(5)</sup> تقرير التنمية البشرية لعام 2004 .

يكتفي بموقف المشاهد والمستخدم وهو الأمر الذي سينعكس بالطبع على القوى العاملة العربية غير القادرة على التعامل مع النظم التكنولوجية الحديثة ، وسيؤدي هذا بالطبع إلى خروجها من حلبة المنافسة العالمية في الشركات الكبرى التي تتطلب عمالة ماهرة ذات قدرات ومؤهلات معرفية عالية المستوى .

5- **تحديات ذات صلة بالعمل العربي المشترك** ، ولعل من أبرزها ... عدم قدرة الاقتصادات العربية حتى الآن على إيجاد أى نوع من أنواع التكامل الوثيق المبني على أسس علمية واضحة ، إضافة إلى هيمنة الشعور القطري في بعض الدول مع تراجع البعد القومي والذي انعكس سلباً بشكل واضح على العمل الاقتصادي العربي المشترك .

6- **تحديات تفرضها الترتيبات الاقتصادية والمشاريع المطروحة للمنطقة** ... وهي مشاريع عديدة منها النظام الشرق أوسطي ، والمشاريع الأخرى التي يتم طرحها للمنطقة من دوائر أمريكية وأوروبية والتي ستكون لها بالطبع انعكاساتها على الاقتصاد العربي .. ولعل من أبرزها والذي يمثل موضوع حوارنا اليوم ... الشراكة الأوروبية المتوسطية ، **(إعلان برشلونه )** وفيما يلي سنستعرض الشراكة الأوروبية المتوسطية وعلاقتها بقضايا العمل والعمال ...

### **ثانياً : الشراكة الأورو متوسطية .... (برشلونه 95) :**

#### **(1) مقدمه لابد منها :-**

1- يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط (6%) من اليابسة و (7%) من سكان العالم و (8%) من الثروة العالمية تنتشأ على من الدول العربية (سورية ، لبنان ، فلسطين ، مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب) ومن دول المجموعة الأوروبية (اليونان ، إيطاليا ، فرنسا ، أسبانيا ، البرتغال) إضافة إلى تركيا وألبانيا ويوغوسلافيا وجزيرتي قبرص ومالطا .

وتتميز هذه الدول بالتباين الواضح في حالتها الاقتصادية ، ويرجع ذلك بشكل رئيسي للفارق الحاد في الثروة وعلاقات التبعية المرتبطة بها ، فهناك شمال غنى يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه حوالى (7 تريليون دولار)، مقابل (598 مليار) دولار للجنوب ، كما يبلغ متوسط دخل الفرد سنوياً في الشمال حوالى (21) ألف دولار ، مقابل متوسط لا يتجاوز الألف دولار سنوياً لسكان الجنوب . وبالنسبة للمبادلات التجارية ، تنصدر دول الشمال ودول الجنوب بشكل عام أولويات قائمة التجارة الخارجية فيما بينها كنسبة وليس كحجم وقيمة ، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات ، وغالباً تصدر دول الجنوب العربية إلى أوروبا السلع الخام كالنفط والقطن إضافة للإنتاج الزراعي ، وتستورد منها الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ذات المكون التقني غير العالي نسبياً<sup>(6)</sup>

<sup>(6)</sup> د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، من الحوار ... إلى الشراكة 2005 .



2- يبلغ نصيب دول المجموعة الأوروبية فى التجارة العربية **حوالى (19%)** مقابل (17%) للولايات المتحدة **مقابل (2.9%) للدول العربية** وتجدر الإشارة هنا إلى أن النفط يشكل فقط (68%) من الصادرات العربية، وتبلغ نسبة الصادرات للاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العربية (26%) أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي فتشكل نسبة (45.6%) من إجمالي الواردات العربية (7).

إضافة إلى التباين الشديد فى العوامل الاقتصادية ، هناك تباين فى الجوانب الاجتماعية ( هجرة - بطالة - عنف - تطرف ) وفى العوامل البشرية ( التفاوت فى النمو السكانى - التفاوت فى الاستفادة من فرص التعليم والتدريب المناسب ) وفى العوامل الثقافية (الأديان والحضارات) (8).

وقد ارتبطت المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية مع شتى الدول العربية من خلال اتفاقيات تم التوصل إليها مع هذه الدول خلال مراحل تعثر الحوار العربى الأوروبى وهى الاتفاقات التى اعتبرت فيما بعد المرجع والأساس فى مفاوضات الشركاء اللاحقة وتهدف هذه الاتفاقات إلى :-

\* "تنمية التعاون الاقتصادى والفنى والمالى بين الدول العربية المعنية ودول المجموعة الأوروبية" من خلال

- دعم الجانب الأوروبى لجهود التنمية فى الوطن العربى وإقامة روابط للتعاون بين بلدان الدول المتشاطئة على المتوسط وتجدر الإشارة هنا إلى أن تزايد عدد المهاجرين من خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء من (722) ألف عام 1950 إلى (3.5) مليون عام 1974 ، أدى إلى سعى هذه الدول بخطى حثيثة للعمل على التوصل إلى أسلوب مشترك للتعامل مع قضية مشكلة هجرة العمال بألية فعالة وناجحة بحيث تحد من تزايد عدد المهاجرين .

- تنمية التبادل التجارى بين الجانبين .

- تحرير دخول المنتجات الصناعية من الدول العربية إلى الدول الأوروبية المعنية .

- إعطاء امتيازات تعريفية للسلع الزراعية الواردة من الدول العربية . (دون الحاجة للمعاملة بالمثل) .

- تقديم مساعدات مالية ودعم فنى للدول العربية .

وقد مرت الشركاء الأورو متوسطيه بالعديد من المراحل وعقدت فى سبيل إعلانها العديد من المؤتمرات حتى جاءت قمة برشلونه لتعلن أوروبا من خلالها ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة عربية / أوروبية متوسطيه بحلول عام 2010 .

(7) التقرير الاقتصاد العربى الموحد 1998 .

(8) الشراكة الأوروبية المتوسطيه ، د. هشيم الكيلانى ، 1996 .

## (ب) مؤتمر برشلونه 1995 :-

انعقد مؤتمر برشلونه فى 1995/11/28 ، وضم وزراء خارجية الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى وعددهم (15) وزيراً ، إضافة إلى ثماني دول عربية هى (المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر ، سورية ، لبنان ، الأردن ، فلسطين) إضافة إلى دول متوسطة أخرى من بينها تركيا ومالطا وقبرص .

وقد جاء المؤتمر نتويجا لحوارات عربية / أوروبية استمرت أكثر من عشرين عاماً شهدت العديد من جولات النقاش والحوار والاتفاقيات حول العديد من الموضوعات .

وقد توصل المشاركون فى المؤتمر إلى إقرار العديد من النقاط جاءت على النحو التالى :

- قرارات ذات علاقة بالمجال السياسى

- قرارات ذات علاقة بالمجال الاقتصادى والمالى

- قرارات ذات علاقة بالمجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية .

وسنحاول فيما يلى استعراض تلك القرارات **قدر تعلقها بموضوع حوارنا اليوم فى الجانب الاقتصادى** ،<sup>(9)</sup> اتفق المشاركون على أنه "ينبغى أن تحقق الشراكة هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة" ضمن أفق بناء منطقة رخاء وازدهار بأمل خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية متوسطة فى غضون عام 2010 .

1- بناء على ما سجله المشاركون من أن الأطراف تواجه تحديات واحدة وإن كانت مختلفة من حيث الدرجة ، فإنهم يحددون لا أنفسهم مجموعة من الأهداف بعيدة المدى ما يعيننا ، منها :-

\* **تحسين ظروف عيش السكان** ، وتطوير مستوى التشغيل والحد من فوارق النمو فى المنطقة الأوروبية المتوسطة .

2- كما قرر المشاركون أن يسهلوا إقامة منطقة للتبادل التجارى الحر **بعضون** <sup>(10)</sup> عام 2010 ، متخذين فى ذلك مجموعة من الإجراءات ، ما يعيننا منها :-

- مواصلة تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وإدماج اقتصادياتهم مع اعتبار حاجيات كل منهم ومستوى تطوره .

- العمل على تسوية البنى الاقتصادية والاجتماعية وتحديثها ، مع إسناد الأولوية إلى تشجيع القطاع الخاص وتنميته، وإلى تأهيل قطاع الإنتاج ووضع إطار مؤسستى وقانونى مناسب لاقتصاد السوق .

(9،10) نص إعلان برشلونه الذى تمت المصادقة عليه فى المؤتمر الأوروبى المتوسطى (27 - 28 تشرين الثانى (نوفمبر) 1995 .

كما أن المشاركين سيعملون جاهدين من أجل التخفيف من النتائج السلبية التي يمكن أن تأتي من هذه التسوية على الصعيد الاجتماعي بتصعيد البرامج لصالح الفئات الأكثر فقراً.

- تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية عمليات تحويل التكنولوجيا .

3- **في سبيل تحقيق التعاون والوفاء الاقتصاديات** ، اتفق المشاركون على أن (11) يتم تطوير التعاون في المجالات الآتي ذكرها على وجه الخصوص :-

- يشجعون المؤسسات على أن تعقد اتفاقيات فيما بينها، ويلتزمون بتشجيع هذا التعاون والتحديث الصناعي ، بتوفير المجال والإطار القانوني الملائم ، ويرون أن من الضروري أن يتبنى ويوضع برنامج لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة تقنياً .

- **يقرون الدور الأساسي للمرأة في التنمية** ، ويلتزمون بتشجيع الإسهام الفعال للنساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي إيجاد أماكن العمل .

- يقرون أن للعلم والتكنولوجيا تأثيراً مهماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويوافقون على تعزيز إمكاناتهم في البحث العلمي والتنمية، والإسهام في تكوين الإطار العلمي والتقني، وتشجيع المشاركة في مشاريع بحث مشتركة انطلاقاً من إنشاء شبكات عملية.

4- وفي المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، اتفق المشاركون في المؤتمر على أن (12) :-

- على الشراكة الأوروبية المتوسطية أن تساهم في تحسين مستوى التربية في المنطقة بأكملها، مع ضرورة إيلاء الأطراف المتوسطية عناية خاصة ، وتحقيقاً لهذه الغاية سيجري حوار منتظم حول السياسات التعليمية، ينكب في المرحلة الأولى خاصة على الإعداد والتدريب المهني ، والتكنولوجيا التطبيقية في التربية ، والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث . وفي هذا الصدد ، وفي ميادين أخرى أيضاً ، **ستعلق أهمية خاصة بدور المرأة** ، وسيسهّم في هذا التعاون كل من المدرسة الأوروبية العربية لإدارة المؤسسات بغرناطة، والمؤسسة والأوروبية بتورينو.

- وستعقد جلسة لممثلي قطاع التدريب المهني (من مقرررين وجامعيين ومدربين، الخ ...) تهدف إلى المقابلة بين مفاهيم حديثة للتصرف

- على الشراكة الأوروبية المتوسطية أن تساهم في ظروف العيش والعمل وفي الزيادة في مستوى تشغيل سكان الأطراف المتوسطية ، وخصوصاً النساء والفئات الأكثر فقراً، وفي هذا الصدد تولى

(11) نص إعلان برشلونه الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأوروبي المتوسطي (27 - 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1995.

(12) نص إعلان برشلونه - مرجع سابق .

الأطراف أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية وتعزيزها ، ولهذا الغرض يعقد ممثلو السياسات الاجتماعية اجتماعات دورية فى المستوى المناسب .

- اعتباراً لأهمية الهجرة فى العلاقات الأوروبية المتوسطة سيشجع على عقد اجتماعات للوصول إلى مقترحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التى تحدثها، وستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار التجربة الحاصلة فى سبيل المثال فى إطار برنامج الهجرة المتوسطة خصوصاً فيما يتعلق بتحسين ظروف عيش المهاجرين المقيمين فى الاتحاد الأوروبي إقامة شرعية.

**وفيما يلي سنحاول التعرف على علاقة هذه المعطيات - سאלفة الذكر - على قضايا التشغيل بشكل عام وعلى قضايا عمل المرأة بشكل خاص :-**

بداية لا يمكن لنا الحديث عن أثر الشراكة الأورو متوسطة على قضايا العمل فى الوطن العربى بمعزل عن أثر النظم الاقتصادية السائدة الأخرى ، خاصة العولمة وهنا يمكن بإيجاز أن نقول ، أنه على الرغم من نجاح العولمة فى إعطاء إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية ، إلا أنها عمقت من عدم المساواة حيث يحصل على منافع العولمة ، فى الأساس ذو التعليم العالى وذو القدرة على امتلاك الموارد ، بينما تظل المرأة الفقيرة هى الأكثر تأثراً والأكثر عرضة للمعاناة من التغيرات الاقتصادية المتلاحقة .

هناك رأى بأن زيادة التكامل الاقتصادى العالمى ، من خلال تحرير التجارة والاستثمار والتمويل ، سيكفل إصلاح الاقتصادات القومية . ولكن عدداً كبيراً من الدول النامية كان عرضة لعوامل خارجية خارج نطاق سيطرتها وخصوصاً القرارات والسياسات - بالأخص الاقتصادية - التى أطلقت من قبل المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والدولية ، وتشتمل هذه السياسات على إجراءات التحرير الاقتصادى وبرامج الإصلاح الهيكلي وبرامج الخصخصة .

وقد أدى ذلك إلى إثارة الجدل حول حقيقة تأثير العولمة على الأمن الاقتصادى للمواطنين وخاصة النساء منهم فى الدول النامية فعلى الرغم من زيارة الثروة فى بعض أرجاء العالم إلا أنه مازال هناك الكثيرون ممن يعانون الفقر وعدم المساواة فى توزيع هذه الثروة مما يعنى وجود تباين فى توزيع منافع العولمة بجانب الإخفاق العام لهذه العملية فى إشباع احتياجات أغلب البشر من الأمن الاقتصادى أى أن هناك دلائل تؤكد نمو عدم المساواة المادي فيما بين الدول وداخل الدولة الواحدة وكذلك بين الأفراد ، مما أثر عكسياً على توقعات تحسن أوضاع الأمن الإنسانى مستقبلاً.

وقد أدت العولمة إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية فى بعض الدول النامية ومنها أغلب الدول العربية كما أدت السياسات المصاحبة لها، **على الأقل فى المدى القصير ، إلى فقدان الوظائف بدلاً من توفرها** . وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة البطالة . فأتناء السعى إلى تحقيق الكفاءة ، عادة ما تختفي الكثير من المنشآت الصغيرة

والمتوسطة ، خاصة تلك التى يعمل بها عدد كبير من السكان الأكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية خاصة النساء . بوجه عام ، تتسم العولمة بزيادة التقلبات الاقتصادية .

وفى حديثنا عن أثر الشراكة الأورو متوسطية على العمالة النسائية قد يكون من المناسب أن نستعرض أولا بإيجاز ، وضع المرأة العربية فى سوق العمل.

### ثالثاً : وضع المرأة العربية فى سوق العمل :

يمكن تقسيم العمالة النسائية فى ظل نظم الاقتصاد العالمى الحديثة إلى ثلاث مجموعات : القوى العاملة الأساسية , والعمالة غير الثابتة , والعمالة المهمشة ... وتتمثل القوى العاملة الأساسية فى النساء ذوات المهارات العالية واللاتى لديهن القدرة على الاندماج فى الإدارة والاستفادة من النظم العالمية الجديدة ( العولمة ) عن طريق الاستغلال الأمثل للفرص التى تمنح لهن إضافة إلى وقدرتهن على اكتشاف فرص التعليم والتدريب الجيدة والنفاذ إليها بنجاح , مع قدرتهن على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة ...

أما المجموعة الثانية فتتمثل فى العمالة غير الثابتة , وهى توجد فى الأماكن التى تمنح فيها الأعمال مزايا أكبر نتيجة لانخفاض تكاليف العمالة , ومن ثم تستفيد مؤقتا من النظم الاقتصادية الجديدة ( العولمة ) عن طريق إيجاد فرص العمل , إلا أنها تظل عرضة للتغيرات فى كل من الطلب على المهارات وأوضاع سوق العمل .

أما بالنسبة للمجموعة الثالثة التى تشمل العمالة المهمشة , وهى للأسف تمثل الغالبية العظمى من النساء العاملات فى الدول العربية, فإنها تستبعد من قبل المنتجين الدوليين , وتواجه هذه المجموعة زيادة فى المخاطر وتتأثر بشدة بالتقلبات فى الظروف الاقتصادية , بالإضافة إلى القليل من الفرص – إن وجدت ..

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الزيادة السكانية تقع بين الفقراء – الأقل قدرة على الحصول على التعليم والتدريب اللازمين ... وهكذا , نجد أنه بدون علاج أوضاعهم سوف تزداد الأمور سوءا ..

ترى بعض البحوث والدراسات أن النظم الاقتصادية الحديثة ( العولمة ) قد رفعت نصيب النساء فى العمل المأجور , فكثيرا ما يتم توظيف النساء فى صناعة الملابس للتصدير - على سبيل المثال - وهى صناعة لها طابع تنافسى على المستوى الدولى .. غير أن المخاطر المتعلقة بتلك الفرص مازالت بحاجة إلى البحث والتدقيق .

وتمثل المرأة العربية - وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية عام 2003 – نسبة (28%) من إجمالى القوى العاملة .. ويمكن إرجاع المشاركة المنخفضة للمرأة فى النشاط الاقتصادى إلى عوامل العرض والطلب معا .. فمن ناحية الطلب , نجد أن العوامل الاقتصادية الكلية قد أثرت على طلب الأيدي العاملة بشكل عام وصاحبها ارتفاع ملحوظ فى معدلات البطالة وعلى الأيدي العاملة النسائية بشكل خاص .. وهناك عاملان لهما آثار عكسية على طلب الأيدي العاملة الأنثوية , **أولهما - كما سبق وذكرونا** , ضعف الأداء الاقتصادى للدول العربية - على

الرغم من بعض النجاحات التي حققتها بعض الدول العربية في هذا المجال - نتيجة لتردى الأوضاع في المنطقة وتدهور الاقتصاد العالمي مما أثر عكسيا على سوق العمل .. فالزيادة المعروضة من الأيدي العاملة لم تقابلها زيادة مماثلة في الطلب .. ويتضح ذلك أكثر في حالة المرأة حيث تفضيل تعيين الرجال ..

**ثانيهما :** أدى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في الدول العربية إلى تقليص قدرة القطاع العام والذي يعد الموظف الرئيسي للمرأة على إيجاد فرص عمل مناسبة .. في ذات الوقت لم يتمكن القطاع الخاص من إيجاد فرص عمل بديلة للنساء , ومن استطاعت منهن الحصول على وظيفة مناسبة في القطاع الخاص , فكانت غالبا بأجر أقل .. بينما اضطر عدد غير قليل منهن للعمل في القطاع غير الرسمي ..

لقد أثر تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة العربية عكسيا على مستويات التشغيل , خاصة للمرأة .. فمنذ أواخر الثمانينات , ووضع المرأة في الاقتصاد يتأثر عكسيا بالتباطؤ الاقتصادي , كما يؤدي انخفاض الأجور الحقيقية وزيادة البطالة وتقلص فرص العمل إلى زيادة صعوبة حصول المرأة على وظيفة , خاصة وأن تقاليد المنطقة تدعم دور الرجل في كفالة أسرته ماديا بينما مساهمة المرأة الأساسية تتمثل في قيامها بوظيفتها الإنجابية وتحمل الأعباء المنزلية .. الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في معدل الإعالة في الدول العربية حيث يعد الأعلى على مستوى العالم .. ولا يرجع ذلك لمعدلات البطالة وفقا لبيانات البنك الدولي المرتفعة فقط , ولكن يرجع أيضا إلى نمط العمر في السكان المصحوب بمعدلات خصوبة مرتفعة ومعدلات منخفضة لمشاركة المرأة ..

وقد أدت المشاركة المنخفضة نسبيا للمرأة في النشاط الاقتصادي إلى تكاليف ليست اجتماعية فحسب بل اقتصادية أيضا .. ففي عام 2003 , شكلت النساء 49% من إجمالي سكان الدول العربية , ولكن مثلت 28% فقط من القوى العاملة , وقد أدى انخفاض معدل مشاركة النساء العربيات في الاقتصاد إلى خفض مستوى الرفاهة لأسرهن ..

أيضا أدى إلى ارتفاع معدلات الإعالة , وقد أثار التباطؤ الاقتصادي في الثمانينات العديد من التساؤلات حول القوى العاملة , وكانت وجهة النظر السائدة وقتذاك هي تفضيل منح الرجال الوظائف المحدودة المتاحة , وذلك لقيامهم بإعالة أسرهم .. ومع استقرار الأوضاع الاقتصادية في السريان على نفس النهج في التسعينات في معظم الدول العربية خرجت النساء بصورة أكبر للبحث عن عمل خارج المنزل لدعم أسرهن .. وفي هذا الخصوص ثارت بعض المخاوف من أن تكون زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة على حساب فرصة الرجل في الحصول على عمل .. إلا أن الدلائل التطبيقية التي توضح العلاقة بين البطالة الكلية ومشاركة المرأة في القوى العاملة تظهر أن هذه المخاوف غير واقعية .. فقد أظهرت الخبرة الدولية أن زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة لا يصاحبه ارتفاع معدلات البطالة في الأجل الطويل حيث أظهرت خبرة الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الاقتصاد الذي يتميز بمشاركة كبيرة للمرأة في القوى العاملة غالبا ما يتسم بمعدل بطالة أقل ...

ولكن تظل مساهمة المرأة فى القوى العاملة فى المنطقة العربية الأقل عالميا .. مما يفرض أعباء أكثر على اقتصادات وأسر هذه المنطقة .. إن التمييز الوظيفى وفقا لمعيار النوع الاجتماعى فى الدول العربية , بالرغم من أنه يبدو مرتفعا , إلا أنه يتشابه والتمييز الوظيفى المطبق فى العديد من المناطق الأخرى , وأحد أمثلة التمييز وفقا لمعيار النوع الاجتماعى فى الدول العربية هو شغل عدد كبير من الرجال للمناصب الإدارية بينما الأكثرية من النساء يشغلن وظائف السكرتارية .. وقد يجادل البعض فى أن هذا التمييز جاء نتيجة لاختيارات حرة من قبل الرجال والنساء .. إما وفقا لمهارتهم أو تفضيلاتهم .. إلا أن البعض الآخر يرى أن هذا التمييز جاء نتيجة لمحدودية فرص العمل ولأنه يؤدي إلى الحد من تجميع المواهب المتاحة ويؤدي إلى زيادة المعروض من العمالة فى الوظائف التى تسودها النساء ..

يلاحظ أنه غالبا ما تسجل النساء فى كل مكان فى العالم معدلات بطالة أكثر ارتفاعا من الرجال .. فقد قدرت معدلات البطالة بين النساء عام 2001 وفقا للبيانات المتاحة بحوالى 17.1% مقارنة بنحو 10.6% بين الرجال .. كما يعد معدل البطالة بين الفتيات التى تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 24 عاما مرتفعا مقارنة بالرجال من نفس الفئة العمرية حيث يصل فى المتوسط إلى 35.3% عام 2001 , وفقا لبيانات الاسكوا ...

#### رابعاً : أثر الشراكة الأورومتوسطية على أسواق العمل العربية :

تناولت بعض البحوث والدراسات أثر الشراكة الأورومتوسطية على الأسواق العربية , وقد اعتمدت هذه الدراسات مجموعة من المناهج المختلفة مقترضة فى ذلك عدد من السيناريوهات , بعضها اعتمد على النظرية الاقتصادية التقليدية والبعض الآخر انتهج أساليب مختلفة , **ويمكن إيجاز نتائج هذه الدراسات فى سيناريوهين محددين : أولهما :** يقوم هذا السيناريو على افتراض أن حدوث تغيير فى الحواجز التجارية يؤدي إلى حدوث تغيير فى الأسعار النسبية وإلى ارتفاع الأرباح فى قطاعات محددة مما يدفع المؤسسات إلى تحويل موارد الإنتاج من الأنشطة التى انخفضت الربحية فيها إلى تلك التى ارتفعت ربحيتها وبالتالي إلى تنمية بعض القطاعات والتخلى عن أخرى , كما ينتج عن إلغاء الحواجز وتأسيس منطقة تجارية حرة خلق مبادلات تجارية جديدة داخل المنطقة وفى نفس الوقت التخلي عن مبادلات كانت قائمة بالفعل مع بلدان لا تنتمى إلى المنطقة التجارية الحرة .

**أما السيناريو الثانى :** فيرى الصورة بشكل أعمق وأكثر ديناميكية حيث يقوم على حقيقة أن مجابهة المنافسة الأوروبية تحمل فى طياتها قوى أكثر وأعمق من هيكل السوق والاستفادة من الزيادة فى حجم الإنتاج .. لعل أكبر فائدة من الشراكة هى الحافز الشديد للعمل على الارتقاء بالأنشطة الصناعية والسعى الحثيث للحصول على المعرفة والتكنولوجيا الجديدة وتحقيق جودة الإنتاج وصولاً إلى اكتساب قدرة تنافسية عالية والاعتماد على اليد العاملة الماهرة والكفاءات العالية ..

إن إلغاء الرسوم الجمركية على المدخلات الصناعية من سلع وسيطة ومواد أولية يعنى تخفيض تكلفة الإنتاج المحلى مما ينعكس مباشرة على تدعيم القدرة التنافسية للمنشآت فى الداخل والخارج , وفى تخفيض

الأسعار أو تعظيم الربح مع ما ينجم عنه من توفير إمكانات لإعادة الاستثمار وخلق فرص عمل وتطوير المنشأة أو كليهما معا , كما أن الإلغاء الفوري للرسوم على الآلات والمعدات سيشكل هو الآخر حافزا لتحسين وسائل الإنتاج وتحديثها مما يعنيه ذلك من ضرورة تطوير العمالة الفنية والارتقاء بمستواها ..

سيؤدي تنفيذ اتفاقية الشراكة إلى زيادة الاستثمار بسبب التأثير الإيجابي للمصادقية الناتج عن هذا التوقيع لما تشتمله الاتفاقية من التزام بجدول زمني لتحرير التجارة مع أبرز تجمع اقتصادى وتجارى إقليمى فى العالم , وتأكيد على ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية وما تستوجبه من تعديلات وتحولات تشريعية وتنظيمية لتسريع الانتقال إلى اقتصاد منفتح ومستند إلى السوق , ومن ثم فإن الاتفاقية ستعزز حوافز الاستثمار القائمة فى الدول العربية كإخفاض تكلفة العمالة وقرب موقعها الجغرافى , وتوفير الطاقة وتخلق مناخا استثماريا أفضل مما يشجع إلى حد كبير الاستثمار المحلى , وإلى حد ما الاستثمار الأجنبى المباشر , وذلك لأن تدفق الاستثمار الأجنبى بالحجم المطلوب , يستلزم جهدا إراديا تشجيعيا خلافا من الجانب الأوروبى , بالإضافة إلى مقومات اجتذاب الاستثمارات التى يجب أن توفرها الدول العربية .

إن توقيع الاتفاقية , وما يترتب عليه من الأخذ بالسياسات والإجراءات وتوفير مقومات المناخ الاستثمارى الملائم , سيؤدى إلى توجيه الإدخار المحلى للاستثمار فى أسهم الشركات التى ستنشأ بسبب تعزيز الاتفاقية للمناخ الاستثمارى المطلوب , بدلا من أن يجمد هذا الادخار .

إن أبرز المكاسب التى ستترتب على الاتفاقية فى المدى المتوسط والطويل , فيما يخص ارتفاع معدلات النمو وخلق فرص عمل وتطور القاعدة التكنولوجية الوطنية , سوف تنبثق عن إعادة تخصيص عوامل الإنتاج من عمالة ورأسمال وتوجيهها نحو القطاعات التى تتمتع فيها الدول العربية بمزايا نسبية التى يتحقق معها أكبر قدر من القيمة المضافة محليا , أى نحو الصناعات القائمة على المواد الأولية المحلية كالقطن على سبيل المثال وما يعنيه ذلك من إمكانات واسعة فى صناعة النسيج والتريكو والألبسة الجاهزة , بحيث يتم تصنيع كل الإنتاج العربى من القطن والقمح, الذى لا يطبق عليه قيد العنصر الزراعى , وتصدير المنتجات النهائية التى تقوم على استخدامهما إلى دول المجموعة دون أى حاجز جمركى , أو على الصناعات كثيفة العمالة مثل بعض الصناعات الميكانيكية والكهربائية كصناعتى قطع الغيار والمكونات Components .

أخيرا , فإن النتيجة المنطقية لما سبق ذكره تتجسد فى تدعيم وتطوير القاعدة التكنولوجية الوطنية وزيادة قدرة الاقتصاد العربى على الاستيعاب لأفضل الممارسات والتكنولوجية فى الإنتاج والتسويق مع ما يعنيه ذلك من اكتساب الكوادر الفنية والإدارية للمهارات ..

ويفترض هذا السيناريو سابق الذكر أن فى البلدان العربية قوى كامنة يمكن تفجيرها وتوظيفها فى اتجاه الرقى الاقتصادى لأن تحرير التجارة ليس عصا سحرية تحول كل المستثمرين والمؤسسات الصناعية إلى ما يجب أن تكون عليه . بل هناك شروط عديدة أخرى لى يصحب الازدهار تحرير الاقتصاد , نذكر منها :



- سياسة اقتصادية كلية سليمة .
- بنية تحتية متكاملة وجيدة .
- خدمات جيدة خاصة , خدمات مالية جيدة .
- منظومة فعالة للتدريب المهني الأساسى والمستمر .
- مؤسسات حكومية ذات شفافية ومصداقية لا ريب فيها وقادرة على التطور وعلى الاستجابة لمتطلبات المحيط العالمى .

وتمثل هذه الشروط عناصر القدرة على الإصلاح الداخلى المستديم , وهنا بيت القصيد , فأتى الشراكة العربية الأوروبية لن يكون آليا وحتميا بل سيتحدد حسب سلوك واضعى السياسات وأصحاب رؤوس الأموال , فإذا تضافرت الجهود لاستكمال شروط النجاح هذه فسوف تكون الشراكة عموما فرصة للتطور والتقدم الصناعى وإلا فسوف تؤدى إلى تساقط المؤسسات الصناعية الهشة التى كانت تعيش تحت ظل الحماية الحكومية وإلى تعميق البطالة بالنسبة لغير الماهرين , واغلبهم من النساء , وخاصة خريجي المدارس وحاملى الشهادات من الشباب وبالتالي إلى تدهور الأجور ..

- وفى هذا الصدد , فإنه يجب على الدول العربية , اتخاذ العديد من الإجراءات , نركز منها هنا على ما يلى :
- ضرورة العمل على تطوير وتشجيع الصناعات التصديرية وتعبئة الجهود اللازمة لذلك باعتبار أن هذه الصناعات ستمثل قارب النجاة الرئيسى للاقتصادات العربية .
  - أهمية العمل على إيجاد مناخ استثمارى مناسب كفىل بجذب الاستثمارات الصناعية , فقد أجمعت كافة الدراسات التطبيقية التى بحثت هذا الموضوع على أن الكسب الأهم لبلد نام يدخل فى منطقة تجارة حرة مع دولة متقدمة يتمثل أساسا فى مدى تدفق الاستثمارات الخارجية القادمة منها .
  - حتمية العمل على إعادة تأهيل المنشآت الصناعية المعرضة للتهديد , لتصبح قادرة على الصمود والمنافسة , وهذا يستلزم بالضرورة , أن نحتذى حذو البرتغال عندما انضمت للمجموعة الأوروبية , بإنشاء صندوق خاص تديره الوزارة المعنية يشتمل على شقين : أولهما لتمويل الاستثمارات , وثانيهما لتمويل النشاط التأهيلي وإعادة الهيكلة .. وهذا ما تفعله تونس بمعونة الاتحاد الأوروبى ...

#### خامساً : أثر الشراكة الأورومتوسطية على العمالة النسائية العربية :

##### (أ) آثار يعكسها الواقع التطبيقى والخبرة العملية :-

- 1- كما سبق وذكرنا فإن ، الغاء الرسوم الجمركية على المدخلات الصناعية من سلع وسيطة ومواد أوليه سينعكس مباشرة على تدعيم القدرة التنافسية للمنشآت فى الداخل والخارج وفى تخفيض الأسعار أو

تعظيم الربح وهو ما سينجم عنه توفير إمكانيات لإعادة الاستثمار ، مما يعنى **القدرة على خلق فرص عمل جديدة إضافة** إلى ذلك وكما ذكر سابقاً .. أن تنفيذ اتفاق الشراكة إذا ما رافقه إدخال الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة على النظم الاقتصادية العربية سيؤدى ذلك إلى **زيادة تدفق الاستثمار** مما يعنى **إمكانية ارتفاع معدلات النمو وخلق فرص العمل وتطوير القاعدة التكنولوجية الوطنية** .... ولكننا نؤكد هنا أن المستفيد الأول من هذه التطورات ستكون **العمالة الماهرة** بغض النظر عن كونها عمالة نسائية أم ذكورية وكما هو معرفة فإن العمالة النسائية العربية فى أغلبها لا تتمتع بالقدرات المهارية العالية المطلوبة للمشاركة الفعالة فى هذه المرحلة ، إلا أن النسبة المحدودة منها ذات المهارات العالية فينتظر أن تتزايد الحاجة إليها بمعدلات أعلى... ولكنها لن تكون رهينة حجم الاستثمار فقط بل ستبني بصورة أكبر على التحول النوعى للاستثمار وعلى تطور القدرات البشرية أى على مدى التطور والتقدم الحادث فى التعليم الأولى والمهني وعلى مدى القدرة على تحديث إدارة المؤسسات وتعظيم القدرة على الاستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجى بفضل تطوير البحث العلمى إضافة إلى العمل على جذب أو استقطاب التكنولوجيا ، ونظراً للتحول التكنولوجى الحديث فينتظر أن تزداد الحاجة مرة أخرى إلى العمالة الماهرة وبالتالي أن تزداد دورهم .

2- كما ورد فى بيان برشلونة من التأكيد على ضرورة دعم القطاع الزراعى وهو قطاع يضم نسبة لا يستهان بها من العمالة النسائية العربية ولذا فمن المتوقع استفادة النساء العاملات فى هذا القطاع التطوير الذى ستحدثه هذه الشراكة ، إضافة إلى ما نص عليه البيان من ضرورة تحرير التجارة فى مجال صناعات النسيج والملابس الجاهزة والإلكترونيات وهى ومصانع مولدة لفرص العمل بشكل عام ولاسيما النسائية منها ووفق البيانات المتاحة دولياً فنسبة العاملات فى المصانع التى تم ترحيلها من الشمال إلى الجنوب - فى إطار مسيرة العولمة- والتى تشتغل برسم إعادة تصوير المنتجات إلى الشمال تتراوح تبعاً للحالات وللبلدان ما بين 70 - 90%<sup>(13)</sup> كما تشير البيانات الدولية إلى أنه قد رافق تطور ظاهرة المناطق الحرة التى عرفت فى عقدي العولمة المنصرمين تطورا خارقاً للمألوف حيث ضمت المناطق الحرة التى كما سبق وذكرنا أن عددها حالياً لا يقل عن (600) منطقة يعمل فيها حوالى 43 مليون شخص ، ثلاثة أرباعهم من النساء . بل أن هذه النسبة ترتفع فى الجيل الأول من المناطق الحرة، حيث كانت الغلبة لقطاع النسيج والملابس الجاهزة وأن هذا الميل قد انعكس مع الجيل الثانى من المناطق الحرة التى صارت الغلبة فيها لقطاع التكنولوجيا العالية (Hi - Tech) وهو الأمر الذى حدى ببعض الباحثين إلى الإقرار فى العديد من أدبياتهم بأنه حيثما مرت عجلة العولمة وزاد عدد المناطق التجارية الحرة ، ارتفعت نسبة العاملات من النساء .. وأيد هذا القول الواقع العلمى

(1) تقرير منظم العمل الدولية - 2002 .

فى البلدان المستفيدة من العولمة لاسيما فى المكسيك والعديد من بلدان أمريكا الجنوبية والصين وتركيا وجنوب شرق آسيا والتي تشهد حالياً ما يمكن تسميته بظاهرة تأنيث العمل .

وبالطبع فإنه أخذاً فى الاعتبار اختلاف المعطيات واختلاف وضع العمالة النسائية العربية فى مستوى التعليم والتدريب عن مثيلاتها فى بلدان جنوب شرق آسيا والصين وغيرها من البلدان المستفيدة من العولمة.. إلا أن النسبة القليلة من العمالة النسائية العربية التي تتمتع بمهارات عالية ، مرشحة للاستفادة من فرص النمو تلك .

3- بالمقابل ، لان لنا وأن نذكر أن تحرير التجارة مع المجموعة الأوروبية والواقع الصناعى العربى على ما هو عليه .. ومثلما يبشر بنتائج إيجابية فى الصناعات التي تتوفر فيها الميزة النسبية للدولة والتي تقوم على استخدام عوامل الإنتاج المحلية من مواد أولية أو عماله ، كما هو الحال فى الصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية ، فإن الحال سيكون بالعكس فى بعض الصناعات الأخرى ... وستتعرض بعض الصناعات لهزة قوية لاسيما تلك الصناعات التي أقيمت للإحلال محل الواردات ومحدودة القيمة المضافة القائمة على استيراد مكونات المنتج النهائى ونعنى بها الصناعات التجميعية الهندسية فى هذا الإطار قد تتعرض هذه الصناعات إلى الانهيار أو تحتاج إلى تخفيض تكاليف العمل بتسريح جزء من العمالة بغرض التكيف مع المنافسة الخارجية ، مما سيؤدى إلى ارتفاع البطالة .. وبالطبع ستكون النساء من أولى فئات العمال اللذين سيتم الاستغناء عنهم ..

وكما ذكرنا نفاً من أن العمالة النسائية الماهرة ستكون لها فرصة الاستفادة من النمو الذى يمكن أن يتحقق من خلال تنفيذ اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، فإن العمالة النسائية غير الماهرة .. ستواجه منافسة قاسية فى سوق العمل نظراً لما تتصف به من خبرات علمية محدودة ومهارات فنية وتقنية متدنية وبالتالي ستلجأ بأعداد أكبر إلى العمل فى القطاع غير المنظم والذى يظل الملجأ الوحيد للنساء حين تضيق فرص التشغيل .

### **(ب) آثار يمكن استقراؤها من خلال نص بيان برشلونه 95 :-**

1- تضمن إعلان برشلونه فى صياغته مجموعة من المبادئ التي أقرتها البلدان الموقعة على الإعلان ، نذكر منها هنا :-

- أن الدول الموقعة ستعمل على تصويب البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وتحديثها مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وتطويره وسيحاول الشركاء تخفيض الآثار الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذا التصويب والتنظيم من خلال البرنامج **(لمساعدة السكان الأكثر فقراً)** وتمثل المرأة هنا نسبة لا يستهان بها من السكان الأكثر فقراً فى الدول العربية .

- تضمن البيان أيضاً الإشارة إلى أهمية دعم الدور الرئيسي للنساء فى التنمية مما يعنى دعم فرصهن للنفاذ المتكافئ والمناسب للوصول إلى فرص التعليم والتدريب المناسبة وكذلك إلى فرص العمل اللائق.
- فى مجال التعاون المالى قرر المشاركون فى برشلونه أن إقامة منطقة للتبادل الحر ونجاح الشراكة الأورومتوسطية إنما يتطلبان زيادة ضخمة فى المعونة المالىة التى يجب أن تشجع قبل كل شئ النمو الداخلى الثابت وتعبئة الفعاليات الاقتصادية المحلية وقد وافقوا فى هذا الإطار على منح مساعدات مالىة ضخمة للدول الشريكة وهو الأمر الذى إذا ما تم تنفيذه فعلياً بالصورة المناسبة بحيث يحقق الاستقلال الأمثل لهذه المساعدات ، فستكون للنساء أيضاً فرصة جيدة للاستفادة من هذا التطور .
- ألتزم المشاركون فى مؤتمر برشلونه أيضاً بالتعاون لتخفيض ضغط الهجرة وذلك من خلال وضع برامج محلية للتدريب المهنى وإيجاد فرص عمل محلية نعود مرة أخرى لتقول إنه إذا تم تنفيذ ذلك فى إطار عادل قادر على تحقيق المساواة فستتمكن العمالة النسائية الاستفادة منه بصورة جيدة .

#### **خامساً : جهود منظمة العمل العربية فى مجال دعم قضايا المرأة العاملة :**

إن اهتمام منظمة العمل العربية بشئون المرأة العاملة العربية ، يستهدف فى الأساس ، تعميق مفاهيم دور وحقوق المرأة ، المتعلقة بأنشطتها الاقتصادية ورفع مساهمتها فى قوة العمل ، من خلال المساعدة على وضع سياسات استخدام ، تتيح زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة ، فى إطار المساواة بين الجنسين ، ولقد أنجزت منظمة العمل العربية ، فى اتجاه تنمية وحماية المرأة العاملة العربية مجموعة من المعايير نظمها اتفاقيات وتوصيات العمل العربية تتضمن مستويات تشريعية متقدمة ، لشروط وظروف عمل المرأة العربية، وبخاصة اتفاقية العمل العربية رقم (5) لعام 1976 بشأن المرأة العاملة ، إضافة إلى تنفيذ العديد من الأنشطة المتعلقة بشروط وظروف عمل المرأة فى مختلف القطاعات الإنتاجية ، والمشاركة فى المؤتمرات والفعاليات العربية والدولية الخاصة بقضايا المرأة العاملة .

كما تم تناول القضايا المتعلقة بعمل المرأة العربية ضمن تقارير المدير العام لمنظمة العمل العربية وبخاصة التقرير الذى تم عرضه ضمن بنود جدول أعمال الدورة (27) لمؤتمر العمل العربى (شرم الشيخ 2000) .

وتدعيماً للتوجهات المستقبلية لمنظمة العمل العربية فى النهوض بالمرأة العاملة العربية فقد اتخذ مؤتمر العمل العربى فى دورته السابعة والعشرين ( شرم الشيخ / مصر ، 2000 ) القرار رقم (1115) بشأن إعادة لجنة المرأة العاملة العربية فى إطار مكتب العمل العربى ، وذلك نظراً للأهمية المتزايدة لدور المرأة العربية ، فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبرز الحاجة الملحة لتخصيص آلية ، فى إطار منظمة العمل العربية ، تعنى بشئون المرأة ، حيث بادر السيد مدير عام المنظمة بعرض وثيقة على الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر العمل العربى ، اقترح بموجبها إعادة تشكيل لجنة شئون عمل المرأة العربية ، لتتولى متابعة قضايا المرأة ، ودورها التنموى الاقتصادى والاجتماعى . وبناء عليه ، اتخذ المؤتمر قراراً تحت رقم (1115) نص

على : "إعادة لجنة شئون عمل المرأة العربية فى إطار مكتب العمل العربى تختص بالمسائل ذات الصلة بتنمية عمل المرأة وحمايتها بهدف تنشيط مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين القومى والقطرى ، ودعوة سيدات الأعمال فى الوطن العربى للمشاركة فى النشاطات التى تنظمها هذه اللجنة".

كما قام مكتب العمل العربى بإنشاء وحدة خاصة بشئون عمل المرأة لتكون سكرتارية دائمة للجنة شئون عمل المرأة العربية .

وقد جاءت لجنة شئون عمل المرأة العربية لتنفيذ مجموعة من الأهداف الرئيسية ، يمكن إيجازها على النحو التالى :

- 1- تعزيز ما تحقق للمرأة من إنجازات بموجب التشريعات واتفاقيات العمل العربية والدولية وضمن التطبيق العملى لهذه الحقوق .
- 2- توسيع مظلة الحماية التشريعية التى توفرها تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية واتفاقيات العمل العربية والدولية لتشمل الفئات غير المشمولة بها مثل قوة العمل فى قطاع الزراعة والقطاع غير المنظم .
- 3- العمل على تطوير نظم التعليم وملائمة مخرجاته واحتياجات سوق العمل وزيادة الاهتمام بالتدريب المهنى الملائم لعمل المرأة العربية والقضاء على كافة أشكال الأمية.
- 4- توسيع دائرة الاهتمام بالمرأة الريفية وتشجيع إقامة المشاريع الصغرى والنهوض بالصناعات الريفية لزيادة فرص العمل أمام المرأة خاصة فى الريف العربى .
- 5- العمل على مواجهة المعوقات والتحديات التى تعترض طريق التنمية وإيجاد الحلول لمشكلة البطالة ، وتأمين خلق فرص عمل جديدة تستوعب الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا .
- 6- تعزيز مكانة المرأة العاملة ومشاركتها فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ودعم نشاطها وتفعيل دورها فى مؤسسات المجتمع المدنى .
- 7- دعم التعاون بين منظمات العمال وأصحاب الأعمال من أجل تعزيز دور القطاع الخاص ليأخذ دوره فى خلق فرص العمل الجديدة وتشجيع دخول المرأة ميدان العمل .
- 8- توسيع المساحة الإعلامية الخاصة بالمرأة وذلك فى كافة ( وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة) بهدف إبراز القيم الإيجابية التى تعلى من شأن عمل المرأة فى مختلف المجالات .
- 9- إجراء المسوحات وإعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالمرأة العاملة والتركيز على أهمية الإحصاءات والبيانات فى إبراز قيم المعلوماتية ومعرفة واقع المرأة العاملة العربية للمساهمة فى حل المشكلات التى تعانى منها والتحديات التى تواجهها .

تنمية اهتمام منظمة العمل العربية بقضايا المرأة العاملة العربية من خلال نشاطها المعيارى والمؤتمرات والندوات والدورات التى تنظمها , وتبنى قضايا عمل المرأة فى المحافل العربية والدولية .

وفى سبيل تحقيق الأهداف سالفة الذكر ، فقد قامت لجنة شئون عمل المرأة العربية بعقد وتنظيم العديد من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى تناقش قضايا المرأة العاملة خاصة وأن النساء كن من أول الضحايا أو الفئات التى تم الاستغناء عنها عند تطبيق البرامج المرتبطة بالنظم الاقتصادية الحديثة من إصلاح اقتصادى وإعادة هيكلة بما فرضته آلياتها من حتمية تخفيض عدد العمالة وهو الأمر الذى تعكسه الأرقام والبيانات المتاحة عربياً ودولياً والتي تؤكد حقيقة أن وضع المرأة العربية العاملة فى إطار الدول العربية بشكل عام ، مازال بعيداً إلى حد ما عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشرى العربى بكفاءة وفعالية وهو أحد – بل لعننا لا نكون مبالغين – إذا ما قلنا أنه من الشروط الأساسية لانطلاق التنمية .

تقديراً من منظمة العمل العربية بأن انطلاق المرأة فى تأدية دورها بطريقة فعالة ومستمرة يحتم إيجاد المناخ التشريعى المستقر والملائم لها ، فقد أقر مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الخامسة عام 1976 , الاتفاقية العربية رقم (5) بشأن المرأة العاملة , وهى اتفاقية ترتبط فى كل بنودها بواقع المرأة العاملة العربية , سواء منها ما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل فى كافة تشريعات العمل / تحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل فى فرص الاستخدام / المساواة بالأجر عند العمل المماثل / المساواة فى فرص التعليم والتدريب والتوجيه المهنى الحق فى إعادة التدريب بعد فترات الانقطاع – المسموح بها – عن مجال العمل / الحق فى العمل فى ظل شروط وظروف عمل راقية ومناسبة ... وغيره الكثير من الموضوعات ذات العلاقة بدعم مشاركة المرأة العربية فى قوة العمل وحققها فى توفير الحماية الاجتماعية المطلوبة من خلال نظم وآليات قوانين التأمينات والضمان الاجتماعى .

- فى إطار مواكبة المتغيرات الدولية والعولمة والتى نتج عنها تغيير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومع توقع تضخم القطاع غير المنظم وتعاضم دورة فى المرحلة المقبلة لامتناس بعض من البطالة العربية النسائية الناتجة عن هذه المتغيرات فقد عقدت اللجنة العديد من الأنشطة بهدف التعرف عن قرب على هذا القطاع وتفهم الإشكاليات التى تعترض المرأة العاملة فيه مع وضعة فى مجال اهتمام صانعى السياسات فى الوطن العربى لإيجاد معالجات مثمرة ومفيدة من شأنها الارتقاء بالعاملات فى هذا القطاع وتوفير سبل الحماية لان الاجتماعية لهن مع إيجاد الآليات المناسبة لتسهيل تعاونه مع القطاع النظامى فى إطار من التكامل .

- ركزت اللجنة فى إطار تنفيذها لخطه عملها كذلك على الأنشطة المعنية بقضية عدم ملائمة مخرجات نظم التعليم مع احتياجات سوق العمل فى المرحلة الراهنة مع إبراز أهمية دور التدريب المهنى فى رفع الكفاء التقنية والمهارة للمرأة العاملة العربية .

- أولت منظمة العمل العربية موضوع الحوار الاجتماعى بين الشركاء الاجتماعيين – أطراف الإنتاج الثلاثة – اهتماماً كبيراً منذ نشأتها وكان من أحد مظاهر هذا الاهتمام التركيز من خلال بعض أنشطة اللجنة على دعم آليات التعاون بين منظمات أصحاب الأعمال والمنظمات العمالية بهدف تعزيز دور القطاع الخاص ليتولى دورة فى إتاحة فرص عمل مناسبة للمرأة وتشجيع دخولها إلى ميدان العمل ، ليس فقط كعاملة ولكن تشجيع دخولها كصاحبة عمل .

- التركيز على دعم الصناعات المتوسطة والصغرى كحل مرحلي لمواجهة مشاكل البطالة المتوقعة بين الذكور والإناث ، وفى هذا الإطار عقدت اللجنة عدد من الأنشطة لبحث المشكلات التى تواجه الصناعات المتوسطة والصغرى وكيفية التغلب عليها مع بحث إيجاد آلية مناسبة لتحقيق التكامل بين تلك الصناعات والصناعات الكبرى بأن تتحول إلى صناعات مغذية لها ، كمحاولة لتوفير شروط الاستدامة وإمكانيات البقاء لها، كما أن المنظمة بصدد القيام بإنشاء شبكة معلومات عربية حول الصناعات الصغرى والمتوسطة فى الوطن العربى . بالتعاون مع الاتحاد العربى للصناعات الصغيرة فى مجلس الوحدة الاقتصادية .

" والله ولى التوفيق "

\* \* \*

رشا  
ط / هدى